

إصلاح نظام الرسوم يضاعف أزمة «بي.بي.سي» المالية

وراء ذلك هو رغبة الحكومة الحالية في عدم تقويت الفرصة لضرب «بي.بي.سي». وتعرضت المؤسسة لهجمات من اليمين واليسار لتغطيتها السياسية في غمرة بريكست. ووجدت نفسها في خضم المعارك والحملات المتبادلة بين المعسكرين، كل منها يتهم الإعلام بمحاياة المعسكر الآخر والتقليل من أهمية خيارات الشعب البريطاني بالخروج أو البقاء من الاتحاد الأوروبي. وخلال حملة الانتخابات التشريعية في ديسمبر رفض يوريس جونسون إجراء مقابلة مع مراسل في «بي.بي.سي» معروف بأسلوبه اللاذع ولم يعد وزراؤه يشاركون في البرنامج الصباحي على إذاعة «بي.بي.سي.4».

احتمال تغريم أو سجن من يتخلف عن تسديد رسوم التلفزيون البالغة 154.50 جنيهًا (183 يورو) سنويًا لم يعد واردا

كما انتقد آلان راسبريدجر رئيس تحرير صحيفة «الغارديان» السابق في مقال في مجلة «نيو ستانسمان» تغطية «بي.بي.سي» لبريكست قائلًا إن «الحياد لا يعني الابتعاد عن وظيفة الصحافة وهي تكوين جمهور واع». وبيورسا، أعلنت ترابيسي برابن المتحدث باسم الحزب العمالي، حزب المعارضة الرئيسي، أن «مستقبل بي.بي.سي» مهدد فعلا من هذه الحكومة المحافظة. وأضافت «عدم تجريم التخلف عن سداد التعرفة الإلزامية سيحرم المؤسسة مبالغ مالية طائلة».

هوية جديدة لخرائط غوغل لمنافسة أبل ومايكروسوفت

171 بلدا كما تقيد يوميا من أكثر من 20 مليون مساهمة فريدة. وهذه الخدمة التي انطلقت في 8 فبراير 2005 أصبحت مرجعا في هذا المجال متقدمة بفارق كبير على خدمات مشابهة مطورة من منافسيها «أبل» أو «مايكروسوفت».

وقد وقعت خرائط غوغل ضحية نجاحها إذ تعرضت لحملة تضليل موجهة. وتؤكد غوغل أنها عطلت أكثر من ثلاثة ملايين صفحة لشركات وهمية في 2018.

كذلك ستقدم الخدمة معلومات إضافية مثل درجة الحرارة والتسهيلات المتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة أو إجراءات السلامة في وسائل النقل المشترك اعتبارا من الشهر المقبل، حسب غلاسكو، الذي أوضح أن هذه الخصائص ستكون متوفرة بصورة متفاوتة تبعا للمناطق وخدمات إدارة النقل.

وتسعى «أبل» من ناحيتها إلى البقاء في السباق. ونهاية الشهر الماضي، كشفت المجموعة في الولايات المتحدة عن مشروعها الجديد لتطبيق «بلانز» أمله في تحقيق تقدم بمواجهة خرائط غوغل.

وقد امتضت «أبل» سنوات طويلة في محاولة تحسين منتجها واجازات الملايين من الكيلومترات لتقديم أفضل خرائط للطرق. ومن المقرر إطلاق التطبيق في أوروبا خلال الأشهر المقبلة.



التنقل أسهل عبر الميزات الجديدة

لندن - تواجه هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» أزمة جديدة تهدد مصدر تمويلها الرئيسي، مع اتجاه الحكومة إلى عدم ملاحقة المواطنين الذين لا يدفعون الرسوم الإلزامية للإعلام السمعي البصري.

وأعلنت وزيرة الثقافة نيكى مورغن الأربعاء أنها ستستطلع الآراء حول عدم تجريم التخلف عن الدفع، وإذا تمت الموافقة على الإجراء سيدخل حيز التنفيذ في أبريل 2020.

ويقاوم هذا الإجراء من مشكلات «بي.بي.سي» التمويلية، حيث فقدت فئة الشباب وحرمت من التعرفة الإلزامية بعد إعفاء الذين تفوق أعمارهم 75 عاما من دفعها.

والشهر الماضي عمدت «بي.بي.سي» إلى إلغاء 450 وظيفة في أقسام التحرير، وتمويل وسائل الإعلام السمعية البصرية في القطاع العام سيرعرض على بساط البحث في العام 2022 وسط توتر مع السلطات المحافظة.

وتعتزم الهيئة الاعتماد أكثر على الإعلام الرقمي، وإلغاء العديد من البرامج المكلفة، والتركيز أكثر في تغطيتها على المواضيع الاجتماعية والثقافية وعالم التكنولوجيا، مع احتفاظها بتغطية الشأن السياسي، لخفض النفقات.

وقالت نيكى مورغن في خطاب في لندن إن على «بي.بي.سي» «التأقلم»، مشيرة إلى أن احتمال تغريم أو سجن من يتخلف عن سداد مبلغ الـ154.50 جنيهًا (183 يورو) سنويًا لم يعد قائما اليوم، لكنها أقرت بأن وقف الملاحقات سيؤدي «حتمًا» إلى خفض إيرادات المؤسسة.

ومن جهتها، أعلنت فيليبيا تشايلدن رئيسة نقابة «بيكتو» في مجموعة السمعي - البصري أن الإجراء «لا معنى له». وقالت في بيان «يبدو أن ما يقف

بين صنعاء وتعز: الحوثيون والإخوان يتناوبون على انتهاك حرية الصحافة

حزب الإصلاح يتوعد من يبيع صحيفة «الشارع»



«الشارع» تواجه حملة إخوانية

في انتهاك عدواني ممنهج للدستور والقانون.

وحملت حزب الإصلاح، وقيادة محور تعز العسكري، مسؤولية هذه الأعمال المعادية لحرية الصحافة، والمنتهكة للدستور والقانون، وحرية الرأي والتعبير، وحق اليمنيين في الحصول على المعلومات.

وطالبت رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ومحافظ تعز بالتدخل لوضع حد لهذه التصرفات المنتهكة للدستور والقانون، التي تقوم بها القوات الموالية لحزب الإصلاح، والتابعة لمحور تعز العسكري.

وأكدت أن قسم التوزيع في الصحيفة سيواصل إرسالها بشكل يومي إلى مدينة تعز، دفاعا عن حرية الصحافة ورفضاً للانتهاكات التي تترد إزاء هذا الحق الدستوري، والحد من حرية الرأي والتعبير.

ومن جهتها، دانت نقابة الصحفيين اليمنيين، في بيان لها، مصادرة الصحيفة واحتجاز مؤرخها.

وأكدت النقابة، في البيان، على أن الصحيفة تتعرض لممارسات مخالفة للقانون وحرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومات، محملة السلطات العسكرية كامل المسؤولية. وطالبت النقابة الحكومة الشرعية بالحقيق في هذه التصرفات وإيقافها ومحاسبة من يقفون وراءها.

وجددت دعوتها لكافة الأطراف إلى احترام حرية الرأي والتعبير، وإيقاف التعامل العدائي تجاه الصحافة والصحافيين.

منعت قوات محور تعز العسكري صحيفة «الشارع» من دخول مدينة تعز، حيث قام مسلحون بلباس مدني بتهديد أصحاب مكاتب واكتساح بيع الصحف في المدينة بإحراق أكشاكهم ومكاتباتهم في حال قاموا ببيع الصحيفة.

ونوه أن السلطات العسكرية والمدينة الحاکمة لمحافظة مأرب، والتي ينتمي قاداتها إلى حزب الإصلاح، تواصل منع الصحيفة من التوزيع في مدينة مأرب، منذ نهاية العام الماضي.

ووفق ما ذكرت الصحيفة في بيان نشرته، تتعرض الصحيفة اليوم إلى حملة تحريض ضدها، مماثلة لما تعرضت له في صنعاء عام 2016، من قبل قياديين حوثيين، كما تم الاعتداء حينها على رئيس التحرير نائف حسان، وواجه العاملون تهديدات مما اضطرها للتوقف.

ونكر صحافيون يمنيون أن الصحافة في البلاد تواجه أوضاعا كارثية، فيما الصحافة المستقلة نادرة، وما تتعرض له صحيفة «الشارع» موقف لأنها توجه الانتقادات لجميع الأطراف في الحكومة الشرعية وسلطة الأمر الواقع الحوثية في صنعاء، ونتيجة لذلك لا مصلحة لأحد بحمايتها.

ودانت صحيفة «الشارع» استمرار القوات التابعة لحزب الإصلاح في مصادرة الصحيفة، والاعتداء الجديد الذي قامت به على الموزع، وتهديد أصحاب المكاتب والاكشاك من العودة مجددا إلى بيع الصحيفة. واعتبرت ذلك استمرارا للجرائم الممارسة ضدها من قبل حزب الإصلاح والقوات التابعة له؛ التي تمضي

تواجه صحيفة الشارع اليمنية التي عادت إلى الصدور في نوفمبر الماضي، اعتداءات متكررة ومنعاً من دخول تعز ومأرب الخاضعتين لهيمنة حزب الإصلاح الإخواني، إضافة إلى حملة تحريض في المناير القطرية واليمنية الإخوانية، مماثلة لما تعرضت له في صنعاء قبل سنوات وأدى إلى توقفها.

تعز (اليمن) - منعت قوة عسكرية تابعة ليليشيات حزب الإصلاح اليمني صحيفة «الشارع» من الوصول إلى مكاتب واكتساح بيع الصحف في مدينة تعز، وصادرت الأعداد المخصصة للمدينة واعتدت على الموزع واحتجزت أوراها الرسمية.

وأكد نائف حسان ناشر ورئيس تحرير صحيفة «الشارع»، أن قيادة محور تعز تمنع صحيفة «الشارع» من دخول مدينة تعز.

صحيفة الشارع ممنوعة من دخول تعز ومأرب لنشرها تقارير وتحقيقات ميدانية تكشف فساد قادة الجيش في تعز

وأشار إلى أن جنود «نقطة الهنجر» في المدخل الجنوبي لمدينة تعز، كانوا قد صادروا نسخ صحيفة «الشارع» المخصصة لمدينة تعز، في نوفمبر (بعد أيام قليلة على عودتها للإصدار)، واحتفظوا موزع الصحيفة، زكريا الياسري، وإحدى الرجات النارية وساقها سامي حمود، سيف، ونقلوها إلى جهة غير معروفة، يعتقد أنها مقر قيادة المحور العسكري في تعز، مشيراً إلى أنه وبعد احتجاج دام أكثر من 24 ساعة، تم الإفراج عنهم. ولفت حسان إلى أنه منذ ذلك التاريخ

وعدت على الموزع واحتجزت أوراها الرسمية. وعاودت صحيفة «الشارع» المستقلة الصدور في عدن في نوفمبر الماضي، بعد إغلاقها في صنعاء لسنوات من قبل الحوثيين الذين فرضوا على وسائل الإعلام في العاصمة، الولاء أو الإغلاق، واضطر الكثير من الصحافيين إلى مغادرة المدينة بسبب الانتهاكات والتهديدات المتواصلة.

ورغم المدة القصيرة لعودتها إلا أنها تواجه للمرة الثالثة المصادرة واحتجاز الموزعين من قبل حزب الإصلاح الإخواني في تعز، إضافة إلى هجمات من قبل المناير القطرية واليمنية الموالية للإخوان، بسبب تغطيتها الإخبارية وانتقادها للقيادات العسكرية في مدينة تعز، مع أن انتقاداتها تطل جميع الأطراف السياسية في اليمن. وتنتشر الصحيفة تقارير وتحقيقات ميدانية تكشف فساد قادة الجيش في تعز التي تخضع لهيمنة حزب الإصلاح، واستيلائهم على مرتبات الآلاف من الجنود، ورعايتهم لعصابات مكونة من ضباط وجنود تقوم بأعمال إجرامية

تنديد تونسي بمنع إيطاليا فريقاً تلفزيونياً من مهمة صحافية

الكرامية والعدوانية ضد المهاجرين التونسيين من قبل «اليمن المتطرف» في إيطاليا.

وجاء في بيان للمنتدى أن وزير الداخلية الإيطالي الأسبق ماتيو سالفيني وزعيم حزب الرابطة «أقدم على حركة مفعمة بالكرامية بعد أن قام برن جرس منزل مهاجر تونسي مقيم ببولونيا وسأله عما إذا كان تاجر مخدرات أم لا». وقال المنتدى إن هذه الحركة الاستعراضية الشعبية تندرج في سياق «تنامي كراهية الأجانب وتحديد التونسيين منهم في الخطابات والسياسات التي ينتهجها اليمين المتطرف في إيطاليا من أجل التشنيد الانتخابي».

عدم منح التأشيرة لفريقنا الصحافي (الحاصل سابقاً على عدة تأشيرات لدخول إيطاليا) بعد أن أعلنها بهدف زيارتنا.

وأضاف البلومي «نتذكر قبل ذلك كيف منعت تونس فريقاً تابعا للقناة الفرنسية الثانية من الدخول للتصوير في تونس وماذا حصل عندها». وتابع «مع هذا منع السلطات الإيطالية لن يوقفنا عن متابعة حالات الوفيات المستمرة في حق التونسيين ولا التصرفات العنصرية لليمن المتطرف فيها ضد الجالية التونسية».

ويذكر أن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر في يناير الماضي عن تنديده بـ«تزايد سياسة

لحرية التنقل والعمل الصحافي ويذكر بممارسة الأنظمة الاستبدادية في منع الصحافيين من ممارسة مهامهم. كما أبدت خشيتها من أن يعكس هذا القرار انحياز السفارة الإيطالية بتونس لصعود اليمين المتطرف العنصري في إيطاليا والذي يمثله رئيس الوزراء جوزيبي كونتي، مشيرة إلى أنها وجهت رسالة إلى سفير جمهورية إيطاليا بتونس عبرت فيها عن استغرابها وبعته إلى التدارك العاجل لقرار «يعد انتهاكا صارخا لجوهر حرية التنقل وحقوق الإنسان وحرية الصحافة».

وكتب مقدم البرنامج الإعلامي حمزة البلومي تدوينة على صفحته في فيسبوك قال فيها «إن السلطات الإيطالية قررت

تونس - عبرت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين عن صدمتها لرفض مكتب القنصل بسفارة إيطاليا بتونس طلب الحصول على تأشيرة تقدم به الفريق الصحافي للبرنامج الأسبوعي «الحقائق الأربع» الذي تبثه قناة الحوار التونسي الخاصة، للقيام بمهمة صحافية.

وقالت النقابة، في بيان لها، إن فريق البرنامج قدم طلب تأشيرة بتاريخ 29 يناير الماضي للتنقل في إيطاليا لإنجاز تقرير صحفي حول «الوضع في إيطاليا ما بعد الانتخابات الإيطالية»، إلا أنه تلقى إجابة بالرفض بتعلة «عدم وضوح المهمة». رغم أن القانون الدولي يضمن ذلك، واعتبرت أن هذا الرفض ضرب